

رأي أ.ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات السامية

- عرض وتوجيه -

د. عبد القادر سلامي

أولاً- من تاريخ المسألة:

اختلف العلماء في مدار الاشتقاق، فذهبت طائفة منهم إلى أن الكلم بعضه مشتق، وبعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخري فقه اللغة إلى أن الكلم كله مشتق، وقد نُسب هذا المذهب إلى الزجاج (ت ٣١١هـ). و قال بعضهم أنّ سيويه (ت ١٨٠هـ) كان يرى ذلك. وزعم قوم من أهل النظر أنّ «بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق»^(١)، وهو رأي علمي جدير بأن نتصر له، وهو ما ذهب إليه أغلب المؤلفين في اللغة^(٢).

كما اختلف العلماء في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وأن الفعل مشتق منه. وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، وقد اعتمد كل منهما حججاً أكثرها منطقي لتأييد وجهة نظره، وقد أورد «أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) هذه الحجج مفصلة في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» نذكرها ملخصة فيما يلي^(٣):

١- حجج البصريين:

أ- إن المصدر يدل على زمن مطلق، أما الفعل، فيدل على زمن معيّن. ولما كان المطلق أصلاً للمقيّد وكان المصدر أصلاً للفعل.

ب- إن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل؛ لكن

الفعل لا يقوم بنفسه بل يفتقر إلى الاسم. وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ج- إن المصدر إنما سمّي كذلك لصدور الفعل عنه.

د- إن المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث. أما الفعل، فيدل بصيغته على الحدث والزمن، ولأن الواحد أصلُ اثنين، كذلك المصدر أصلُ للفعل.

هـ- إن المصدر له مثال واحد: كحمل وأخذ، والفعل له أمثلة مختلفة، والذهب نوع واحد، وما يوجد له صور وأنواع أخرى.

و- إن الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر، فالفعل حمل مثلاً يدل على ما يدل عليه الحمل، الذي هو المصدر وليس العكس صحيحاً، ولذلك كان المصدر أصلاً والفعل فرعاً، ولأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل.

٢- حجج الكوفيين :

أما الكوفيون فذهبوا، إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو كتب كتابة، وقام قياماً، وانتشر انتشاراً، واستفسر استفساراً.

أ- إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله نحو، قَومَ قِوَامًا، فيصح المصدر لصحة الفعل ونقول قام قياماً فيعتل لاعتلاله وأصله قوم قواماً.

ب- إن الفعل يعمل في المصدر نحو: لقيتك لقاءً، وصافحتك مصافحةً حارةً، فالمصدر منصوب على المفعولية المطلقة، وعامل النصب فيه فعله، فوجب أن يكون فرعاً له، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ج- إن المصدر يُذكر توكيداً للفعل نحو: شدّدت الحبل شدّاً، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد فدلّ على أن الفعل أصل، و المصدر فرع.

د- إن ثمة أفعالاً لا مصادر لها وهي: نعم وبئس وعسى وليس وحبذا،

فلو كان المصدر أصلاً لما خلّت من هذه الأفعال لاستحالة وجود فرع من غير أصل.

هـ- إن المصدر لا يُتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. والفاعل وضع له (فعل ويفعل) فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

ثانياً- أصل المشتقات في الميزان:

انتصر ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) للمدرسة البصرية؛ لأنه كان بصري المذهب. و ردّ على حجج الكوفيين على الترتيب فقال^(٤):

- هذا دليل مردود، لأننا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف في أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك هاهنا.

- هذا دليل مردود لأننا نقول: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيداً زيداً، ومررت بزيدٍ زيدٍ، والثاني توكيد للأول في هذه المواضع، وليس مشتقاً منه، ولا فرعاً عليه. فكذلك هاهنا.

- إن الفرع قد يُستعمل وإن لم يُستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً، فقد قالوا: (طيرٌ عبايد) أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع، وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، وقالوا: (طيرٌ أبايل)^(٥)، أي: جماعات وهو جمع لا واحد له في أقوال النحويين. وهناك أيضاً المصادر التي لا أفعال لها نحو: وَثِلَةٌ وَوَيْجَةٌ.

على أنّ من العلماء المحدثين من انتصر للنظرية البصرية؛ فهذا صبحي صالح يقول: «لو كانت موازنة العلماء - في بحث أصل الاشتقاق - بين الفعل والمصدر لرأينا عبثاً ضائعاً ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل الاشتقاق، ولما ترددنا قطُّ في أن المصدر أجدر أن يكون هو أصل المشتقات

كلها»^(٦). وهو مذهب ارتضاه سعيد الأفغاني من منطلق أن: «المصدر بحق يدل على الحدث، والفعل يدل على حدث وزمن. و الأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثلاثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرانتها أخذت من المصادر التي هي جميعاً من أسماء معان»^(٧).

و مع ذلك فإنه يظلّ من العسير علينا ترجيح أحد الرأيين على الآخر؛ لأن كلاً منهما، على نحو ما رآه السيوطي (ت ٩١١هـ)، اعتمد على دلائل قاطعة وحجج دامغة. ولم يبق أمامنا إلا الاعتماد على قرائن أخرى تعتمد على التغييرات الحاصلة بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق وهي خمسة عشر على التوالي^(٨):

- الأول: زيادة حركة، كعلم وعلم.
- الثاني: زيادة مادة، كطالب وطلب.
- الثالث: زيادتهما، كضارب وضرب.
- الرابع: نقصان حركة، كالفرس من الفرس.
- الخامس: نقصان مادة، كثبت وثبات.
- السادس: نقصانها، كنزاً ونزوان.
- السابع: نقصان حركة وزيادة مادة، كغضبى وغضب.
- الثامن: نقصان مادة وزيادة حركة، كحرم وحرمان.
- التاسع: زيادتهما مع نقصانها، كاستنوق من الناقة.
- العاشر: تغاير الحركتين، كبَطِرَ وبَطْرًا.
- الحادي عشر: نقصان مادة وزيادة أخرى وحرف، كاضرب من الضرب.

الثاني عشر: نقص مادة وزيادة أخرى، كراضع من الرضاعة.

الثالث عشر: نقص مادة وزيادة أخرى وحركة، كخاف من الخوف لأن الفاء ساكنة في خوف لعدم التركيب.

الرابع عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، كعبد من الوعد؛ فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة كسرة.

الخامس عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حرف، كفاخر من الفخار، نقصت ألف وزادت ألف وفتحة.

أما تردّد الكلمة بين أصليين في الاشتقاق فيطلب الترجيح وله وجوه^(٩):
أحدهما: الأمكانية؛ كمهدد^(*) علماً من الهد أو المهدي، فيردُّ إلى المهدي؛ لأن باب كرم أمكن وأوسع وأفصح وأخف من باب كرف فيرجح بالأمكانية.
الثاني: كون أحد الأصلين أشرف؛ لأنه أحق بالوضع له والنفوس أدكر له وأقبل، كدوران كلمة «الله» - فيمن اشتقها - بين الاشتقاق من أله أو لوه^(**) أو ولة^(***)؛ فيقال: من أله أشرف وأقرب.

الثالث: كونه أظهر وأوضح كالإقبال والقبل.

الرابع: كونه أخصّ فيرجح على الأعم، كالفضل والفضيلة، وقيل عكسه.
الخامس: كونه أسهل وأحسن تصرفاً، كاشتقاق المعارضة من العرض بمعنى الظهور ومن العرض وهو الناحية، فمن الظهور أولى.

السادس: كونه أقرب والآخر أبعد؛ كالعقار يردُّ إلى عقر الفهم؛ لا لأنها تسكر فتعقر صاحبها.

السابع: كونه أليق، كالهداية بمعنى الدلالة لا بمعنى التقدّم من الموادى بمعنى المتقدّمات.

الثامن: كونه مطلقاً فيرجح على المقيّد كالقرب والمقاربة.

التاسع: كونه جوهرًا والآخر عرضًا لا يصلح للمصدرية، ولا شأنه أن يُشتقّ منه؛ فإن الردّ إلى الجوهر حينئذ أولى؛ لأنه الأسبق، فإن كان مصدرًا تعيّن الردّ إليه؛ لأنّ اشتقاق العرب من الجوهر قليلٌ جدًّا، والأكثر من المصادر، ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم: استحجر الطّين، واستنوّق الحمل.

ثالثًا: رأي ولفنسون في المسألة:

ذهب ولفنسون مذهب الكوفيين مستأنسًا بالدراسات اللغوية المقارنة، وبما تيسّر له من معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة في اللغات السامية بالجامعة المصرية سابقًا، فاستعرض أهمّ ما يميّز اللغات السامية في بعض أحوالها من أنواع اللغات الأخرى فيجعلها تنتمي إلى أرومة واحدة، وتنحصر هذه الخصائص فيما يأتي^(١٠):

١- إنّ اللغات السامية تعتمد على الحروف وحدها ولا تلتفت إلى الأصوات بمقدار ما تلتفت إلى الحروف، ولذلك لم يوجد بين الحروف علامات للأصوات كما هي الحال في اللغات الآرية. ولئن أهملت الأمم السامية هذه الأصوات إهمالاً شنيعاً فإنها في المقابل زادت في عددها عن المألوف في مقابل اللغات الآرية، فأوجدت حروفًا للتفخيم والتضخيم والترقيق ولإبراز الأسنان والضغط على الحلق، وغيرها.

٢- إنّ أغلب الكلمات فيها ترجع من حيث اشتقاقها إلى أصل ذي ثلاثة أحرف (ولبعضها أصل ذو حرفين)، وهذا الأصل فعلٌ يُضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر فتتكوّن من الكلمة الواحدة صورٌ مختلفة تدلّ على معانٍ مختلفة.

٣- نشأ من اشتقاق الكلمات من أصل هو فعل، أن سادت العقلية الفعلية على اللغات السامية، أي إنّ لأغلب الكلمات في هذه اللغات مظهرًا فعليًا، حتّى في الأسماء الجامدة والألفاظ الدخيلة التي تسربت من اللغات الأعجمية. فقد أخذت هذه الكلمات مظهرًا فعليًا أيضًا.

وهو ما حمل ولفنسون على القول بخطأ مذهب بعض علماء اللغة العربية من «أنّ المصدر الاسمي هو الأصل الذي يُشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ، ولكن هذا الرأي خطأ - في رأينا- لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفًا لأصله في جميع أحوالها السامية. وقد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس، الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون في مصدر اسمي. أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء، فمنه تتكون الجملة، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير. بل نجد الضمير مسندًا إلى الفعل ومرتبًا به ارتباطًا وثيقًا»^(١١).

وانتهى ولفنسون إلى القول بتفرده من بين المستشرقين بهذه النظرية الخاصة (نظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية)، «إذ لم يُشر إليها أحدٌ من علماء الإفرنج»^(١٢)، الذين بذلوا، في رأيه، جهودًا حثيثة «في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية فكان كل ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أنّ الصيغة القديمة الأصلية للفعل إنّما هي صيغة الأمر - ثمّ اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الإسناد للفاعل أو الضمير، فمن فُئ وعُدّ وزِدّ وبغ اشتقّ يقومٌ ويعودٌ ويزيدٌ ويبيعٌ - وعلى أنّ الحروف التي زيدت في أوّل الفعل المضارع مثل الياء والتاء والتون والهمزة في يقومٌ وتقومٌ وأقومٌ كانت زيادتها سابقة لزيادة الحروف التي في آخره مثل الواو والتون والياء في يقومونٌ وتقومينٌ ويقمنٌ»،

الأمر الذي لا يقود إلى الاعتقاد، في رأي ولفنسون، «أنّ الفعل مشتقٌّ من صيغة الأمر بل كان كلُّ ما يدلُّ عليه أنّ أقدمَ صيغة للفعل إنّما هي صيغة شبيهة بصيغة الأمر كانت تُستعمل للدلالة على جميع صيغ الفعل من الماضي والمضارع والأمر، ثمّ انتقلت بالتدرّج بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي لتدلّ على حدوث الفعل في صيغة الأمر. كما ساد الاعتقاد عند العلماء أنّ صيغة المضارع كانت على مدى قرون كثيرة تدلُّ على جميع الأزمنة كما هي الحال في اللغة الصينية وفي اللغة الأندوجرمانية الأصلية»^(١٣).

رابعاً-توجيهات نقدية:

وإذا كان لنا أن نبدى رأياً في المسألة فإننا نقول:

- ١- إنّهُ إذا صحّت أصالة الفعل في اللغات السّامية فقياس العربية عليها خطأ؛ لأنّ مثل هذه الأحكام لا يعمّم، وهو أمر حسمه السيوطي، وهو ما أوردناه في موضع سابق من هذا البحث.
- ٢- ثم إنّ العقلية الفعلية في اللغات الآرية أظهر فيها في العربية، إذ لا تكاد تخلو جملة فيها من فعل.
- ٣- وإذا كان في العربية لجمهور الأسماء أفعال، فإنّ فيها لجمهور الأفعال عشرات الأسماء، من نحو: صنّع: مصنع، التصنيع، والمتصنّع.
- ٤- إنّ الفعل إخبارٌ عن وقوعٍ أو شيءٍ يُطلب وقوعه قبل معرفته وتسميته. وعلى هذا يجب أن يكون المصدر حاضرًا في الدّهن حتّى يُبنى عليه الفعل المشتق. والمشتق أيضاً صفة بالحدث بذات (نائم). فذكر المصدر حاضر فيه دائماً، ولذلك يجب أن يكون المصدر من التّاحية اللغوية أسبق من الفعل وسائر المشتقات الأخرى. إنّهُ كَوْنُ الحدث وحصوله ووقوعه. ونشوء اللغة لدى

الأطفال يظهر فيه الاسم على الفعل والمشتق. أما من الناحية العقلية، فلا يُتصوّر فعلٌ أو مشتقٌّ إلا وفيه معنى المصدر. فالطفل الذي لا يعرف معنى الفعل يستخدم الإشارة للدلالة عليه. أما الاسم فيلغظه.

٥- إن قولنا إنَّ الفرس نقلوا إلى العربية صورة المصدر هو كلام يحتاج إلى دليل، وإن وُجد منهم من كان من أصل فارسي، إلا أن ذلك لا يمثل قاعدة عريضة يمكن اعتمادها منطلقاً لهذا النقل أو ذلك. فلدينا ابن أبي إسحاق الحضرمي، والأخفش الأكبر والأوسط، والخليل، وغيرهم لا يعرفون اللغة الفارسية.

٦- هذا، ونزعم أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(١٤)، يحتمل تقدّم الاسم على الفعل؛ لأنّ الأسماء أكثر تمكّناً من غيرها من الأفعال والحروف والتي يُفترض أن تكون لها أسماء كذلك. ف(كَتَبَ) اسمٌ لفعل الكتابة، و(إلى) اسم حرف جر لبلوغ الغاية، وللإسم اسم لا يعبر عنه بحرف أو فعل. وهو ما أجمله سيبويه بقوله: «اعلم أنّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعضٍ. فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماءَ هي الأثقلُ، وهي أدُّ تمكُّناً. فمن ثمَّ لم يلحقها تنوينٌ، ولحقها الجزمُ والسُّكُونُ. وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أنّ الفعلَ لا بُدَّ له من الاسم، وإلاّ لم يكنْ كلاماً، والاسمُ قد يستغني عن الفعلِ؟ تقول: اللهُ إلهنا، وعبُد اللهُ أخونا»^(١٥).

وخلاصة القول: إنّ أسبقية المصدر هي افتراض عقلي ولغوي، وإن كانت لا تعني أن المصدر موجود دائماً قبل غيره، فقد يكون قبله أحياناً اسم ذات (*) أو اسم فعل أو جملة، (كما في نحو قولنا: أبحر، وكبّر، فأبحرت في البحر، وكبّر من الله أكبر).

ولئن ذكر بعض القدماء أنّ أسبقية المصدر افتراض وليست واجبة الحدوث في كلّ مادة لغوية فإننا نميل بذلك إلى القول: إنّه إذا كان لا بدّ من أسبقية فالمصدر صاحبها ثمّ يكون الفعل والمشتقات والأسماء الجامدة. ولعلّ فيما سقناه من شواهد وملاحظات بمكّننا من القول في اطمئنان بما قال به ألبرت ديتريش، وهو أحد المهتمّين بعلم الشرق جغرافية وتاريخاً وحضارة وآثاراً: إنّ «المستشرق هو ذلك الباحث الذي يُحاول دراسة الشرق وتفهمه. ولن يتأتّى له الوصول إلى نتائج سليمة في هذا المضمار ما لم يُتقن لغات الشرق»^(١٦). وهو قول نجد فيه منطلقاً آخر لتكوين موقف من أمر الاستشراق من حيث خدمته للغة العرب من عدمها^(١٧).

المراجع

- (١) «جلال الدين السيوطي» «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (٣٤٨/١).
- (٢) «فرحات عياش» «الاشتقاق ودوره في نمو اللغة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، ابن عكنون، الجزائر، ص (٦٥-٦٦).
- (٣) «أبو البركات بن الأنباري» «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، دار الجيل، (١٩٨٢ م)، (١/٢٣٥-٢٣٨) (المسألة ٢٨).
- (٤) المصدر السابق، (١/٢٤٠-٢٤١).
- (٥) من قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾. الآية ٣ من سورة الفيل.
- (٦) صبحي الصالح «دراسات في فقه اللغة»، ط ٥، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، (١٩٧٣ م)، ص (١٨١).

(٧) «سعيد الأفغاني» «في أصول النحو»، ط ٣، دار الفكر، دمشق، (١٩٦٤م)، ص (١٣٣).

(٨) ينظر: «جلال الدين السيوطي» «المزهر في علوم اللغة وأنواعها»، (١/٣٤٩-٣٤٨).

(٩) ينظر: المصدر السابق، (١/٣٤٩-٣٥٠).

(*) اسم عَلَم على امرأة. ينظر: «محمد الدين الفيروزآبادي» «القاموس المحيط»، دار الجليل، بيروت، لبنان، (١/٣٥٢)، مادة(المهد).

(***) أله: تحيّر، لأنّ العقول تأله في عظمته، أو من أله إلى كذا: لجأ إليه. ينظر: المصدر السابق، (٤/٢٨٢)، مادة (أله).

(***) لاه الله الخلق: خلقهم. يقال: لاه يليه لئها: تستر، وجوز سبويه اشتقاق لفظ الجلالة منها. ينظر: المصدر السابق، (٤/٢٩٤)، مادة(له).

(١٠) «أ.ولفنسون» «تاريخ اللغات السامية»، ط ١، دار القلم، بيروت، لبنان، (١٩٨٠م)، ص (١٤).

(١١) المصدر السابق، ص (١٤-١٥).

(١٢) المصدر السابق، ص (١٥).

(١٣) المصدر السابق، ص (١٥-١٦).

(١٤) الآية (٣١) من سورة البقرة.

(١٥) «سبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر» «الكتاب»، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، (١/٢٠-٢١).

(*) اسم الذات: وهو الاسم الذي يدلّ على ذات تُدرُك بالحواسّ غالباً وينقسم قسمين: الاسم العَلَم: وهو اللفظ الدالّ على تعيين مسمّاه تعييناً مطلقاً ويكون للأشخاص والبقاع نحو: محمّد وعرفات. والأسماء الأعلام أكثرها منقول من أسماء جامدة أو صفات كفضّل أو من أفعال كيزيد. أو من جملة كفتح الله وأقلها مرتجلٌ وُضع علماً في الأصل، ولم يستعمل في غير العلمية نحو: حمّدانٌ وعمرانٌ. وقد يكون الاسم العلم دالاً على جنس معيّن نحو: فرعون علماً على

- كلّ مَلِك من مُلُوك الأقباط. ينظر: «فخر الدين قباوة»، «تصريف الأسماء والأفعال»، ط ٢، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م)، ص (١٣١-١٣٢).
- (١٦) «ألبرت ديتريش»، «الدراسات العربية في ألمانيا، تطورها التاريخي ووضعها الحالي»، ط ٢ منقحة، (١٩٦٢ م)، ص (٧).
- (١٧) «محمد عوني عبد الرؤوف»، «جهود المستشرقين في التراث العربي بين التحقيق والترجمة»، إعداد وتقديم إيمان السعيد جلال، ط ١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (٢٠٠٠ م)، ص (٧-١٩).